الأمم المتحدة
A/80/387
الجمعية العامة
Distr.: General
16 September 2025
Arabic
Original: English

**الدورة الثمانون**

البند 17 من جدول الأعمال

**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية**

# متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

## تقرير الأمين العام*

موجز

أُعد هذا التقرير اســـتجابة لقرار الجمعية العامة 199/79 المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية". ويعرض التقرير نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدِّم للوثيقة.

25-14852 (A)  071025  081025

الرجاء إعادة استعمال الورق

# أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 199/79 أن يقدم إليها في دورتها الثمانين تقريرا عن نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

2 - وعُقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه في إشبيلية بإسبانيا. ونُظر إلى المؤتمر على نطاق واسع على أنه دفعةٌ لتنشيط نظام تعددية الأطراف بحيث يكون قائما على أسس العدالة والإنصاف والمسؤولية المشتركة. وأكد المشاركون على أن المؤتمر يمثل فرصة مفصلية لتجديد التوافق العالمي في الآراء بشأن تمويل التنمية المستدامة. وشددوا على ضرورة تعبئة جميع مصادر التمويل - العامة والخاصة والمحلية والدولية - للاستثمار في البشر والكوكب والازدهار المشترك.

3 - واعتُمدت الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "التزام إشبيلية" بتوافق الآراء. ويضع التزام إشبيلية إطارا عالميا متجددا لتمويل التنمية المستدامة للاستجابة للتحديات المعاصرة بالعمل على ثلاثة محاور استراتيجية: الاستثمار، والديون، وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وبموازاة ذلك، أطلقت تحالفات الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والجهات المعنية 130 مبادرة عالية الأثر في إطار منهاج عمل إشبيلية لضمان التنفيذ المبكر لالتزام إشبيلية. وتكمّل هذه المبادرات الوثيقةَ الختامية، مستجيبةً على نحو مباشر في الغالب للالتزامات الواردة في نص الوثيقة، بهدف إحراز تقدم ملموس في محاور الاستثمار والديون وإصلاح الهيكل المالي الدولي.

4 - وحضر المؤتمر حوالي 000 15 فرد، منهم حوالي 50 رئيسا من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من 200 وزير. وتألف البرنامج الرسمي للمؤتمر من ثماني جلسات عامة وستة اجتماعات بصيغة المائدة المستديرة بين أصحاب المصلحة المتعددين (انظر A/CONF.227/2025/3). وأدلى نحو 211 وفدا ببيانات خلال الجلسات العامة، حيث تكلم رؤساءُ دولٍ وحكوماتٍ ووزراءٌ ورؤساءُ وفودٍ وممثلون لمنظمات دولية. وتمحورت اجتماعات المائدة المستديرة الستة المعقودة بين أصحاب المصلحة المتعددين حول المجالات المواضيعية من التزام إشبيلية.

5 - وقبل انعقاد المؤتمر، شارك أكثر من 000 1 فرد من ممثلي المجتمع المدني في منتديات المجتمع المدني والمنتديات النسوية؛ ونُظم أيضا منتدى للشباب. وعُقد المنتدى الدولي للأعمال التجارية وأكثر من 470 مناسبة جانبية وخاصة بالتوازي مع البرنامج الرسمي للمؤتمر. وعززت المناسبات الجانبية، التي عُقدت في عين المكان وخارجه وعلى الإنترنت، المشاركة الواسعة والشاملة، ووفّرت منصة حيوية لتبادل وجهات النظر بشأن جميع مجالات العمل المندرجة ضمن التزام إشبيلية. وتناولت 13 مناسبة خاصة مواضيع منها إصلاح الهيكل المالي الدولي، والديون، والضرائب، وتمويل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، والنهج الجديدة لتمويل التنمية والتعاون، والتمويل المناخي، والاستثمار الأجنبي المباشر.

6 - ويعرض هذا التقرير النتائج الموضوعية الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية - أي التزام إشبيلية وما يتصل به من مبادرات مندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية - في مختلف مجالات العمل المتصلة بنتائج تمويل التنمية، ويُورد بإيجاز النقاط الرئيسية للمناقشات التي جرت خلال الاجتماعات الرسمية والمناسبات الجانبية والموازية للمؤتمر فيما يتعلق بتلك المجالات من العمل.

## ثانيا – التزام إشبيلية ومبادرات منهاج عمل إشبيلية والمناقشات ذات الصلة التي جرت خلال المؤتمر

### ألف – تجديد الإطار العالمي لتمويل التنمية

7 – إدراكاً أن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية انعقد في وقت يشهد تحولات عميقة وتوترات جيوسياسية خطيرة ونزاعات وتحديات متزايدة على مستوى الاقتصاد الكلي ومخاطر نظمية متنامية، يرد في التزام إشبيلية إقرار بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي حادا عن مسارهما الصحيح وبأن النقص في التمويل في البلدان النامية بلغ 4 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة في السنة. ولمجابهة هذه التحديات، يُطلق التزام إشبيلية مجموعة طموحة من الإصلاحات.

8 – أولاً، يهدف التزام إشبيلية إلى تحفيز الاستثمارات لسد النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية الذي يبلغ 4 تريليونات دولار من خلال التزامات تهدف إلى ما يلي: (أ) مضاعفة الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ثلاثة أضعاف؛ (ب) مضاعفة الدعم المقدم إلى البلدان لرفع نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 15 في المائة على الأقل (بدعم من مبادرة لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض الإصلاح الضريبي تندرج في إطار منهاج عمل إشبيلية)؛ (ج) تحسين الاستفادة من الاستثمار الخاص من حيث الكمية والأثر على السواء (بدعم من مبادرات للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمستثمرين من القطاع الخاص والحكومات تندرج في إطار منهاج عمل إشبيلية).

9 – ثانياً، يعالج التزام إشبيلية أزمة الديون والتنمية المستدامة من خلال إجراءات ترمي إلى ما يلي: (أ) خفض أعباء خدمة الديون بسبل منها تسهيلات للديون في المؤسسات المالية الدولية (بدعم من مبادرة جديدة لإسبانيا والبنك الدولي لإنشاء مركز لمبادلة الدين)؛ (ب) منع وقوع أزمات ديون في المستقبل بسبل منها إنشاء سجل عالمي للديون والالتزام بزيادة سندات الدين الحكومية المربوطة بمؤشر للسداد (بدعم من مبادرة لإسبانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعليق خدمة الدين)؛ (ج) معالجة الثغرات التي تشوب هيكل الديون لإعلاء صوت البلدان المدينة في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية من خلال منصة للبلدان المقترضة وعملية حكومية دولية في الأمم المتحدة بشأن الديون.

10 – ثالثاً، يدفع التزام إشبيلية بعجلة إصلاح هيكل التعاون المالي والإنمائي الدولي بالبناء على الاتفاقات المدرجة في ميثاق المستقبل من خلال ما يلي: (أ) تعزيز صوت البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية بسبل منها، على سبيل المثال، السعي إلى زيادة حصص أصواتها الأساسية في صندوق النقد الدولي؛ (ب) زيادة إمكانية الحصول على التمويل في حالات الطوارئ لحماية البلدان على نحو أفضل في أوقات الصدمات والأزمات بسبل منها، على سبيل المثال، وضع دليل جديد لحقوق السحب الخاصة؛ (ج) إصلاح هيكل التعاون الإنمائي على المستويين الوطني والعالمي.

11 – ويحدد التزام إشبيلية أيضا في قسمه الافتتاحي عدداً من الالتزامات الشاملة والأولويات المتداخلة على مستوى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتقر الدول الأعضاء بالحاجة إلى دعم جهود التنمية الوطنية بتوفير بيئة اقتصادية دولية مواتية تحفز النمو الاقتصادي. وتلتزم كذلك بزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل اللائق والبنى التحتية.

12 - وشُـــدد في البيانات المدلى بها خلال المؤتمر على أهمية أن يكون محور التركيز في التنمية هو الإنسان. فقد دعت الوفود إلى الاستثمار في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية والمساواة بين الجنسين. ويتضمن التزام إشبيلية إجراءات لتعزيز تمويل الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والصحة والتعليم ومكافحة أوجه عدم المساواة وجميع أشكال التمييز. ويشمل ذلك إجراءات لتمويل التنمية الاجتماعية على مستوى جميع مجالات العمل، بما في ذلك من خلال نظم الضريبة التصاعدية، ودعم البلدان التي تهدف إلى زيادة التغطية بالحماية الاجتماعية (بما فيها البلدان التي تهدف إلى تحقيق ذلك بنسبة نقطتين مئويتين على الأقل سنوياً)، ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز مراعاة الاعتبارات الاجتماعية في برامج التكيف الاقتصادي الكلي. وأمام الدول الأعضاء الفرصة للدفع بعجلة هذه الإجراءات في مؤتمر القمة العالمي الثاني المقبل للتنمية الاجتماعية.

13 - وإقراراً بتقصير العالم في التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر، يؤيد التزام إشبيلية أيضا تسريع وتيرة العمل في هذه المجالات من خلال تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بذلك.

14 - والتزمت الدول الأعضاء بمعالجة ما يخص البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من احتياجات وتحديات متنوعة. ويشمل ذلك القيام بإجراءات لصالح أقل البلدان نمواً، مثل تفعيل مركز لدعم الاستثمارات، والتزويد برأس المال بشروط ميسرة تمتص الخسائر الأولى من أجل تقليص مخاطر الاستثمارات في أقل البلدان نمواً، وإتاحة مجموعة من الإجراءات لتعزيز التجارة في هذه البلدان.

15 - وتأكيدا من جديد على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تظل تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، يتضمن التزام إشبيلية مجموعة من الإجراءات لتلبية احتياجاتها الخاصة. أولاً، تشمل الإجراءات المقررة لتعزيز الحصول على التمويل الخاص والانخراط في التجارة دعمَ علاقات المصارف المراسلة ومنتدى الدول الجزرية للاستثمار الذي يعقد كل سنتين في إطار مركز الامتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب دعم تطوير البنى التحتية المتعلقة بالتجارة. ثانيا، ستُعزَّز فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسّر الشروط من خلال استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للاسترشاد به في سياسات وممارسات التعاون الإنمائي، ومن خلال دعم البلدان المعرضة للصدمات والكوارث التي ارتقت إلى مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل. ويخطو التزام إشبيلية أيضا خطوة كبيرة بالدعوة إلى تفعيل دائرة دعم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الديون لمعالجة التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالديون.

16 - وتتناول الأقسام الفرعية التالية من هذا التقرير الالتزامات المندرجة في إطار كل مجال من مجالات عمل التزام إشبيلية، حيث تسلط الضوء على الإجراءات والمبادرات المتصلة بها المندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية، وتعرض بإيجاز المناقشات الهامة التي جرت خلال الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

## باء - الموارد العامة المحلية

17 - يؤكد التزام إشبيلية على ما للموارد العامة المحلية من دور محوري في دعم تمويل التنمية المستدامة. وإدراكاً أن تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بفعالية يشكلان حجر الزاوية في الإمساك وطنيا بزمام الأمور والقدرة الوطنية على الصمود على المدى الطويل، يحدد التزام إشبيلية خطة إصلاحية متكاملة

لتعزيز النظم المالية، وتحسين التعاون الضريبي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز دور المصارف الإنمائية العامة الوطنية.

18 - وللمساعدة في ضمان حصول البلدان على الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُدعى في التزام إشبيلية إلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان في جهودها من أجل توطيد تدابير تعبئة الإيرادات المحلية إلى ما لا يقل عن الضعف، على أن توجَّه هذه الزيادة خاصة إلى البلدان الساعية إلى رفع نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 15 في المائة على الأقل، وهو هدف يعززه إعلان إشبيلية بشأن إتاحة مبادرة أديس أبابا للضرائب تعبئة الإيرادات المحلية وهو إعلان يلتزم فيه مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية الرئيسيون بمضاعفة دعمهم لتدابير تعبئة الإيرادات المحلية بحلول عام 2030. ويشجَّع في التزام إشبيلية أيضا على الأخذ بنظم الضريبة التصاعدية، بما في ذلك الفرض العادل والفعال للضرائب على الأفراد ذوي الثروات الكبيرة، وهو ما تدعمه مبادرة "الفرض الفعال للضرائب على الأفراد ذوي الثروات الكبيرة - فرض الضرائب على فاحشي الثراء" التي تقودها إسبانيا والبرازيل والتي تقدم إرشادات عملية لمعالجة الثغرات التي تشوب السياسات والإدارة والبيانات. ويُشدد في التزام إشبيلية كذلك على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة في النظم الضريبية، بطرق منها تحسين الرقابة على الإنفاق الضريبي وإدارته، وهو هدف تعمل عليه مبادرة "التحالف من أجل إصلاح الإنفاق الضريبي" التي تقودها المملكة المتحدة والتي تهدف إلى زيادة تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال.

19 - ويدعى في التزام إشبيلية إلى مواءمة النظم المالية مع أولويات التنمية المستدامة، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية والمناخية والبيئية في السياسات الضريبية وسياسات الميزانية. ولتحسين مواءمة الميزانيات الوطنية مع اعتبارات التنمية المستدامة، يؤيد التزام إشبيلية استخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وتلتزم البلدان أيضا بالنظر في آليات التمويل المرتكزة على تحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، تهدف مبادرة "تعاضدية المالية العامة لصالح أهداف التنمية المستدامة" التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تزويد 25 بلدا بخدمات لبناء القدرات في مجال ممارسات المالية والموازنة العامتين المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

20 - ويدعم التزام إشبيلية أيضا تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية. إذ يشجع الالتزامُ البلدان على مواصلة الانخراط البنّاء في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية وبروتوكوليها، وتشجيع هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد التزام إشبيلية إنشاء قاعدة بيانات عامة للتقارير المتعلقة بكل بلد على حدة، وسجل عالمي للملكية الفعلية، وهما أداتان هامتان لتعزيز جباية الضرائب.

21 - وتعالَج مسألة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بمجموعة من الإجراءات المحددة، بما في ذلك التنظيم الفعال لأنشطة مقدمي الخدمات المهنيين، مثل المحامين والمحاسبين، ومأسسة عقد اجتماع سنوي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن النزاهة المالية لتيسير تبادل المعارف وتتبع التقدم المحرز. وتهدف عدة مبادرات مندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية إلى دعم تنفيذ هذه الالتزامات. ومن تلك المبادرات "مبادرة إشبيلية لإخضاع مقدمي الخدمات للمساءلة" التي يقودها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الشريكة له؛ و "شبكة الممارسين لتعقب المخفيات: تسخير البيانات والتكنولوجيا لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة"، وهي مبادرة أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجهات أخرى؛ و "أداة تتبع سياسات

مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة" لشبكة العدالة الضريبية الأفريقية التي تعزز الشفافية ورصد السياسات في مختلف أنحاء القارة.

22 - ويسلط التزام إشبيلية الضوء على أهمية المصارف الإنمائية الوطنية بوصفها جهات فاعلة رئيسية في تمويل التنمية المستدامة. ويشجع التزام إشبيلية البلدان على مواءمة ولايات المصارف الإنمائية العامة الوطنية مع اعتبارات التنمية المستدامة، وتحسين الأطر التنظيمية، ودعم إنشاء مصارف إنمائية جديدة حيثما لا توجد. ويشجع الالتزام أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وشركاء التنمية على تعزيز دعمهم للمصارف الإنمائية العامة الوطنية والعمل بفعالية أكبر كمنظومة واحدة. وفي إطار منهاج عمل إشبيلية، تسعى "مبادرة المصارف الإنمائية العامة للنفاذ إلى الأسواق ومرفق الضمان" إلى مضاعفة عدد المصارف الإنمائية الوطنية التي تحشد رأس المال الخاص بحلول عام 2030 وتحسّن قدرتها على توجيه الموارد إلى الأولويات الإنمائية الحاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن "فهرس المساعدة التقنية: مركز المصارف الإنمائية العامة المتعلق ببرنامج المساعدة التقنية" الذي تقوده أمانة شبكة التمويل المشترك سيمكّن المصارف الإنمائية الوطنية من العثور على دعم محدد الأهداف لتعزيز فعاليتها.

23 - وأيدت الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى هذه الإجراءات والأولويات في البيانات التي أدلت بها في المناقشة العامة وفي اجتماع المائدة المستديرة رقم 1 بشأن تعبئة الموارد العامة المحلية ومواءمتها. وحُدد أن تعبئة الموارد العامة المحلية تُشكّل ركيزة أساسية من ركائز خطة تمويل التنمية، وكان هناك توافق واسع في الآراء على أن تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية أمر أساسي للنهوض بالتنمية المستدامة. ودعت الوفود إلى إصلاح النظم الضريبية لتصبح الضريبة تصاعدية، وإلى تعزيز الشفافية المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وتكرّر ربط شفافية الإنفاق العام وخضوعه للمساءلة بإعادة تشكيل العقد الاجتماعي، حيث شدد المشاركون على مواءمة السياسات المالية مع الأولويات الإنمائية. وأُبديَ دعمٌ واسعٌ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتم التأكيد بقوة على الدور الحاسم للمصارف الإنمائية العامة، ولا سيما دورها في تعبئة رأس المال الطويل الأجل.

## جيم - الأعمال التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

24 - الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية لعجلة التنمية المستدامة. لكن نمو الاستثمار على الصعيد العالمي تباطأ في السنوات الأخيرة. فرغم الاهتمام المتزايد بأدوات التمويل المبتكرة، مثل التمويل المختلط، والاعتماد المتزايد للتشريعات بشأن الأعمال التجارية والمالية المستدامة، لم يصل الاستثمار في التنمية المستدامة إلى مستوى التوقعات. ويُلتزم في التزام إشبيلية بمعالجة العوائق الرئيسية التي تحول دون زيادة الاستثمارات من القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي: نقص تطور الأسواق المالية وأسواق رأس المال في عدد كبير من البلدان النامية؛ وعدم كفاية فرص الحصول على تمويل ميسور وميسّر الشروط، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفئات المهمشة والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ واستمرار عدم التوافق بين الحوافز المالية القصيرة الأجل والأثر في التنمية المستدامة في المدى البعيد؛ وارتفاع تكلفة التحوط من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي. وتشمل الإجراءات تعزيز دعم القدرات، وتشجيع الأطر السياساتية المتماشية مع الاستثمار في التنمية المستدامة، وتطوير إدارة المخاطر الشاملة وأسواق التأمين، وتوفير حوافز لتحفيز الاستثمار الخاص المستدام على المستويين الوطني والعالمي.

25 - ويقدم التزام إشبيلية خطة جامعة لتقوية القطاعات المالية وأسواق رأس المال المحلية وتعزيز التمويل الشامل. وتدعم هذا الإجراء مبادرةٌ مندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية تسمى "منهاج عمل إشبيلية المنبثق عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية: تعبئة الأسواق العامة لصالح التنمية"، وهي مبادرة أطلقتها النرويج والمملكة المتحدة وبنك التنمية الأفريقي لدعم البلدان في تطوير أسواقها المحلية لرأس المال. ويُشدد في التزام إشبيلية أيضا على تهيئة بيئات مواتية للاستثمار في التنمية المستدامة من خلال تقديم الدعم والمساعدة التقنية على نحو محدد الأهداف لفائدة التصنيع المستدام وتنمية المهارات. ولتعزيز تعميم الخدمات المالية والمرونة، يدعى في التزام إشبيلية إلى توسيع الخدمات الحكومية وخدمات الأعمال التجارية الرقمية واستخدام الأدوات المالية الرقمية. ويرد في التزام إشبيلية أيضا إقرار بأهمية الإصلاح التنظيمي لإزالة العوائق غير المقصودة التي تعترض منح القروض للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ولمواصلة الجهود المبذولة في إطار الخطط السابقة بشأن تمويل التنمية، تعيد الدول الأعضاء الالتزام بهدف خفض تكاليف التحويلات إلى أقل من 3 في المائة من المبالغ المحولة بحلول عام 2030. ويدعى في التزام إشبيلية أيضا إلى دعم أعمال المصارف المراسلة من خلال الرقمنة وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للمساعدة في خفض تكاليف التحويلات المالية.

26 - وفيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤكد التزام إشبيلية على ضرورة اتباع نهج استراتيجي من خلال مواءمة تدفقات الاستثمار مع الأولويات الإنمائية الوطنية، ومنها الأولويات المحددة في أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويدعى في التزام إشبيلية إلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتصميم وتنفيذ مشاريع البنى التحتية المستدامة والمرنة، مع التركيز بشكل خاص على الإعداد والجدوى من خلال منصة مشتركة للمساعدة التقنية تقودها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتستجيب لتلك الدعوة مبادرةٌ مندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية تتعلق بمنصة مشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة التقنية في إعداد المشاريع بقيادة المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم التزام إشبيلية تفعيل مركز لدعم الاستثمار الدولي لصالح أقل البلدان نموا بهدف تمكينها من التعامل بشكل أفضل مع فرص الاستثمار العالمية والاستفادة منها.

27 - وتجدّد التركيز في التزام إشبيلية على تعبئة رأس المال الخاص، حيث تم التطرق لما انتُظر من العمل بالنهج السابقة وما يشوبها من قصور. وبدلاً من أن يكون خطة تركز على الانتقال "من حشد البلايين إلى حشد التريليونات"، يبني التزام إشبيلية على الدروس المستفادة ويحدد اتجاها أوضح من خلال الارتكاز في التمويل المختلط على فعالية التنمية وأثرها. ويدعى في التزام إشبيلية إلى زيادة نسبة تعبئة التمويل الخاص من المصادر العامة بحلول عام 2030، وإلى التركيز في مبادرات التمويل المختلط على تحقيق أثر إنمائي مستدام وعلى كمية التسخير ودرجته. ويحث التزام إشبيلية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إنشاء تكتلات رأسمالية تحفيزية تمولها المصارف الإنمائية ومؤسسات التمويل الإنمائي وتُتقاسم فيها المخاطر والعوائد على نحو منصف بحيث لا تكون الموارد العامة مجرد دعم بل شريكا في النجاح. وتدعم هذا الإجراء "مبادرة المصارف الإنمائية العامة للنفاذ إلى الأسواق ومرفق الضمان" التي تسعى إلى مضاعفة عدد المصارف الإنمائية العامة التي تحشد رأس المال الخاص من أجل التنمية بحلول عام 2030. ويدعم التزام إشبيلية كذلك تطوير أدوات تمويل مختلط يمكن نسخها وتوسيعها في مختلف السياقات بما يعالج العائق الذي يعترض توسيع هذه الأدوات منذ أمد طويل والذي يتمثل في عدم وجود معايير موحدة. وتدعم هذا الإجراء مبادرةٌ تندرج في إطار منهاج عمل إشبيلية تسمى "تعزيز تسخير رأس المال لصالح التنمية المستدامة"، وهي منصة للتمويل

المختلط تسعى لتوحيد معايير التمويل المختلط وتعزيزه ويقودها تحالف من البلدان (ألمانيا وجنوب أفريقيا والدانمرك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ومؤسسات مالية. ويشجع التزام إشبيلية كذلك على مواءمة وتعزيز مقاييس الأثر في جميع المؤسسات، ويؤكد على أهمية تحسين توافر البيانات ونوعيتها وإمكانية الحصول عليها باعتبار ذلك الأساس للتوسع في تعبئة رأس المال الخاص. ويؤكد الالتزام على ضرورة تقييم الضمانات تقييماً عادلاً في التقييمات التنظيمية والائتمانية، والاعتراف بما تنطوي عليه من إمكانات لجذب الاستثمار الخاص في الأسواق حيث تزيد المخاطر.

28 - ويحث التزام إشبيلية أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تطوير وتوسيع أدوات لتيسير الإقراض بالعملة المحلية، وتدعم هذا الإجراء "مبادرة تعبئة رأس المال الخاص الأجنبي والتحوط من مخاطر أسعار الصرف"، وهي مجموعة أدوات جديدة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لإدارة مخاطر أسعار الصرف يقودها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنصة دلتا، وهي منصة للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير يُستهدف بها توفير السيولة لمساعدة مؤسسات التمويل الإنمائي على الإقراض بالعملة المحلية.

29 - ويهدف التزام إشبيلية إلى تحسين مواءمة الأعمال التجارية والمالية مع التنمية المستدامة من خلال تهيئة منظومة حيث يكون المستثمرون من القطاع الخاص والشركات مدفوعين بحوافز تدعم الاستدامة، وحيث تكون الإجراءات ذات مصداقية وشفافة وخاضعة للمساءلة. ويشجَّع في التزام إشبيلية على دمج الاستدامة دمجا أعمق في النماذج الأساسية للأعمال التجارية، ويُدعى فيه إلى زيادة الاستثمار ذي الأثر باعتباره استراتيجية مالية. ويدعم الالتزام أيضا قابلية التشغيل البيني لمعايير ومصطلحات الاستدامة في الأسواق المجزأة، وإفساح المجال للتحاور في المستقبل بشأن مواءمة التدابير التنظيمية المتعددة التي نشأت في مختلف الولايات القضائية في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم التزام إشبيلية مواصلة الاعتماد، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لأطر تنظيمية مستدامة تراعي الأثر، بما في ذلك معايير للإفصاح تعكس المنظور المالي ومنظور الأثر المادي. ويشجع التزام إشبيلية أيضا على اعتماد تدابير تنظيمية للتصدي للتمويه الأخضر وتمويه الأثر.

30 - وترددت هذه الرسائل بشأن الأعمال التجارية والمالية الخاصة في المناقشة العامة، وفي اجتماع المائدة المستديرة رقم 2 لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاستفادة من الأعمال التجارية والمالية الخاصة، وفي المنتدى الدولي للأعمال التجارية. وشددت الوفود على الحاجة إلى زيادة التمويل والاستثمار الخاصين من أجل التنمية المستدامة من خلال التمويل المختلط وأدوات مبتكرة أخرى تكون شفافة وذات أثر ومتماشية مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وقد أُشير إلى أدوات مثل السندات الخضراء، ومبادلة الدين بإجراءات مناخية، وضمانات امتصاص الخسائر الأولى باعتبارها أدوات فعالة لتوجيه رأس المال الخاص نحو الأولويات الإنمائية. ودُعيت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى توسيع نطاق منح التمويل بالعملة المحلية وأدوات تقاسم المخاطر لتحسين فرص الحصول على التمويل في البلدان النامية. وسلطت الوفود الضوء أيضا على ضرورة تهيئة بيئات مواتية على المستويين الوطني والدولي لجذب الاستثمار المستدام. وأُشير إلى ترسيخ الأسواق المالية وأسواق رأس المال المحلية وتعزيز اليقين التنظيمي وزيادة شفافية البيانات باعتبار أن ذلك يشكّل تدابير أساسية لجذب الاستثمار الخاص الطويل الأجل، لا سيما الاستثمار في البنية التحتية وتدابير التكيف مع المناخ والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

31 - وعُقد المنتدى الدولي للأعمال التجارية بالتوازي مع المؤتمر. ورُكز في الجلسات على إحداث تحول في منظومة الاستثمار لتعزيز تعبئة رأس المال الخاص، وارتكاز نماذج الأعمال التجارية على الأثر،

والابتكار، والبيانات، والتكنولوجيا، والتحول الرقمي. وتفاعلت الوفود طوال الجلسات مع القادة من القطاع الخاص بشأن الحلول العملية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية. وعرضت بلدان نامية أيضا فرصا استثمارية ومشاريع تزيد قيمتها على 5 بلايين دولار على المستثمرين وممولي التنمية بمعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

32 - وللبناء على تبادل الآراء الذي شهده المنتدى الدولي للأعمال التجارية، أصدر قادة الأعمال العالميين بيانا يسلط الضوء على خمسة مجالات عمل ذات أولوية لزيادة الاستثمار الخاص من أجل التنمية المستدامة: (أ) زيادة التمويل المختلط من أجل تحقيق أثر إنمائي مستدام؛ (ب) تعزيز الشراكة مع الحكومات بسبل منها الجيل الجديد من المنصات القطرية؛ (ج) دعم تشريعات التمويل المستدام القابلة للتشغيل البيني؛ (د) النهوض بإعادة تقييم الأنظمة المالية على نحو محدد الأهداف لتعزيز مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) تحسين سبل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

## دال - التعاون الإنمائي الدولي وفعالية التنمية

33 - في خضم التحديات العالمية المتعاضدة، يتزايد الطلب على التعاون الإنمائي الدولي في الوقت الذي تتناقص فيه الموارد المتاحة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، ويتناقص ما تتلقاه البلدان النامية من موارد. ويُبرز ارتفاع التوقعات، وتغير الأولويات السياسية، وتزايد التشتت الحاجة إلى الإصلاح لتلبية الاحتياجات المتطورة للبلدان النامية على نحو أفضل. ويوفر التزام إشبيلية خُطة لهذا الإصلاح. فهو يؤكد على أهمية عكس اتجاهات التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وزيادة تعزيز الأشكال التكميلية للتعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتحسين تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويرفع الالتزام من اتساق السياسات إلى مرتبة اعتباره من المبادئ الأساسية للفعالية، ويُسلم فيه بضرورة إجراء حوار شامل متعدد الأطراف بشأن معايير التعاون الإنمائي الدولي وأهدافه. وعلى الصعيد القطري، يطرح الالتزام طرائق جديدة لتعزيز تولي زمام الأمور وقيادتها وطنيا، والحد من التجزؤ، وتعزيز التنسيق، ودعم استخدام الموارد بشكل أكثر فعاليةً وأثراً. أما على الصعيد العالمي، فهو يدعم قيام الأمم المتحدة بدور مركزي وتنسيقي لتعميق الحوار بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، وتعزيز اتساق التعاون الإنمائي وأثره، وتوفير التوجيه في مجال السياسات، من خلال منتدى التعاون الإنمائي الذي أعيد تنشيطه والذي سيعزز التآزر بين المنصات والمنتديات القائمة.

34 - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، يعيد التزام إشبيلية التأكيد على الأهداف القائمة منذ أمد طويل، ويقر بالحاجة الملحة لعكس اتجاهات التراجع، ويحث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك التزاماتها تجاه الأهداف المتمثلة في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. كما تُدعى البلدان في التزام إشبيلية إلى أن تضع أطرا زمنية محددة وملزمة لتنفيذ ذلك. ويُلزم التزام إشبيلية البلدانَ أيضا بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المبرمجة على المستوى القطري والمتماشية مع أولويات التنمية المستدامة للبلدان المتلقية.

35 - وفيما يتعلق بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، فإن التزام إشبيلية: (أ) يشجع المضاعفة المحتملة للإقراض السنوي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ثلاثة أضعاف؛ (ب) يحث على تحسين

جودة الإقراض بطرق منها زيادة الإقراض بالعملة المحلية؛ (ج) يؤيد تعزيز المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصـــارف الإنمائية العامة الأخرى لقدرتها على العمل سـويا كمنظومة واحدة. وتهدف العديد من المبادرات التي أُطلقت في إطار منهاج عمل إشـبيلية إلى تعزيز مسـاهمات المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية العامة الأخرى، ومنها المبادرات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بتعبئة رأس المال الخاص؛ ومبادرة "المنصة المشتركة لتقديم المساعدة التقنية لزيادة الأثر ومراعاة البيئة" التي تهدفُ إلى تقديم الدعم في إعداد مشـاريع البنية التحتية ويقودُها المصـرف الآسـيوي للاسـتثمار في البنية التحتية؛ ومبادرة "فهرس المساعدة التقنية: مركز المصارف الإنمائية العامة المتعلق ببرنامج المساعدة التقنية" التي تهدف إلى تعزيز تقديم المساعدة التقنية إلى هذه المصارف.

36 - ويتضـمن التزام إشـبيلية أيضـا إجراءات لتعزيز سـبل حصـول البلدان الضـعيفة على التمويل. فالدول الأعضـاء تلتزم بالنظر في اسـتخدام مقاييس تكميلية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ومؤشـر الضـعف المتعدد الأبعاد للاسـترشـاد بها في سـياسـات وممارسـات التعاون الإنمائي. ويتضـمن التزام إشـبيلية تعهدا بدعم البلدان المرفوع اسـمها من قائمة البلدان المتلقية للمسـاعدة لتجنب الانخفاض المفاجئ في التمويل واضـطراب مسـارات التنمية. ولدعم هذه الإجراءات، أطلقت لجنة المســـاعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي عملية معززة للرفع من قائمة البلدان المتلقية للمسـاعدة الإنمائية الرسـمية، وقادت إسـبانيا إطلاق "تحالف تجاوُز الناتج المحلي الإجمالي"، والتزم تحالف مكون من جهات فاعلة بمراعاة مؤشر الضـعف المتعدد الأبعاد في سـياسـاتها التمويلية من خلال "خريطة طريق الميثاق من أجل الازدهار والبشـر والكوكب لتحسـين مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد - من أجل تعزيز الإنصاف والكفاءة والشفافية في نظام تمويل التنمية".

37 - ولتعزيز التنفيذ الفعال للتعاون الإنمائي، ينص التزام إشبيلية على الحد من التجزؤ وتعزيز منصات التنسـيق الوطنية الشـاملة التي تقودها البلدان. ولضـمان تولي زمام الأمور وطنيا، ينبغي أن تسـتند هذه المنصـات إلى الاسـتراتيجيات الوطنية وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، وأن تشـمل المصـارف الإنمائية الوطنية والكيانات المحلية الأخرى. وينبغي أن تبني تلك المنصـات على الجهود القائمة حيثما كان ذلك مناسبا وأن تجمع بين جميع الجهات المعنية بدلا من أن تساهم في تكاثر منصات التنسيق. وقد أُطلقت عدة مبادرات للوفاء بهذا الالتزام، ومنها مبادرة "الأخذ بالنُهُج القطرية في تمويل التنمية المسـتدامة والعمل المناخي" وهي مبادرة تقودها مصـر وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى، وستُطلق هذه المبادرة جيلا جديدا من المنصات المملوكة للبلدان، وستُوسع مرفق أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

38 - ويُلتزم على المســتوى العالمي بتعميق الحوار وتعزيز الاتســاق والأثر من خلال منتدى التعاون الإنمائي الذي أعيد تنشيطه. ودعماً للزخم المؤيّد لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي، أطلقت الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال تحالفاً من أجل تحسين ممارسات التعاون الإنمائي بين جميع الجهات الفاعلة يُسمى "ميثاق 2030 للتعاون الإنمائي الفعال".

39 - ويُختتم الجزء المكرس للتعاون الإنمائي الدولي في التزام إشـبيلية بفقرة يُركز فيها على حماية النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها ويُدعى فيها إلى تعبئة التمويل بما يتماشـى مع الالتزامات الواردة في الاتفاقيات المعنية. ويشـمل ذلك مواءمة الصـناديق المناخية والبيئية مع أولويات البلدان المتلقية للتمويل، وتعزيز الشفافية في الإبلاغ، وتبسيط إجراءات الاستفادة من هذه الصناديق، وهذا التزام أشارت إليه العديد من الوفود في بياناتها باعتباره من الأولويات.

40 - وشكل التعاون الإنمائي الدولي محورا رئيسيا في البيانات المدلى بها خلال المناقشة العامة، ثم كررت الوفود الإعراب عن أولوياتها في اجتماع المائدة المستديرة رقم 3 بشأن تنشيط التعاون الإنمائي الدولي. فقد أكدت وفود عديدة من جديد على أن التمويل العام الدولي يظل تمويلا لا غنى عنه، لا سيما بالنسبة إلى البلدان الأشد ضعفا، وحثت على الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة، ولا سيما لفائدة أقل البلدان نموا، وأُقر بأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكلان عنصرين حاسمين في تكملة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وشدد الكثيرون على ضرورة أن يُمنح التمويل المناخي إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تُراعى في منح التمويل الميسّر الشروط أوجه الضعف المتعددة الأبعاد بدلا من الاكتفاء بالناتج المحلي الإجمالي وحده، وخاصة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية غير الساحلية. ودعت الوفود على نطاق واسع إلى إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك تحسين الحوكمة وتحقيق أمثل أداء من حيث البيانات المالية وتوسيع الإقراض لأغراض تحقيق الأهداف الإنمائية والمناخية. وسُلط الضوء أيضا على دور المصارف الإنمائية العامة في زيادة إتاحة فرص التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، ودُعي إلى تحسين مواءمة التمويل الخاص من خلال أدوات تقاسم المخاطر وتوفير الحوافز للاستثمار المسؤول الطويل الأجل. وشدد العديد من المشاركين على أهمية تسخير التعاون الدولي لتعزيز القدرات الوطنية ودعم الاعتماد على الذات وتحفيز تعبئة الموارد المحلية.

41 - وتم التطرق بشكل بارز لمسائل التمويل المناخي والاستدامة البيئية. فقد طالبت الوفود بتوفير دعم موسع يمكن التنبؤ به ويسهل الحصول عليه لأغراض التكيف وبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما لفائدة البلدان التي تعاني من أوجه ضعف عامة فيما يتعلق بالمناخ. ونوقشت أيضا الحاجة إلى الاستثمار في الاقتصاد الأزرق، والانتقال الطاقي العادل، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

## هاء - التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية

42 - يُعترف في التزام إشبيلية بدور التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية، لكن يُعترف في الوقت نفسه بتزايد القيود والتوترات التجارية. ويُشار في الالتزام أيضا إلى أن عددا كبيرا من البلدان النامية ذات القدرات الإنتاجية المحدودة لا تزال تواجه صعوبات في الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويتضمن الالتزام إجراءات لصون النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتعزيز القدرات التجارية للبلدان النامية وقدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛ وحفز التجارة في أقل البلدان نمواً؛ وزيادة القيمة المضافة محليا ومعالجة المعادن الحرجة والسلع الأساسية من أجل التنويع الاقتصادي في البلدان النامية.

43 - وفيما يتعلق بصون النظام التجاري المتعدد الأطراف، يُعقد العزم في التزام إشبيلية على تعزيز المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام الذي تشكل منظمة التجارة العالمية محوره. ويُدعى في التزام إشبيلية إلى المضي في إصلاح منظمة التجارة العالمية وإتمامه بطرق منها إعادة إرساء نظام لتسوية المنازعات يعمل بشكل كامل وجيد، ويشجَّع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على وضع اتفاق المنظمة المتعلق بإعانات مصايد الأسماك موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. ويشجَّع في التزام إشبيلية أيضا على توحيد الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوسيع نطاقها وتعميقها. ويشدد أيضا في الالتزام، في ضوء اعتماد تدابير لأغراض بيئية مؤخرا، على الحاجة لإجراء مناقشات في المحافل المتعددة الأطراف المعنية بشأن تلك التدابير وأثرها على التنمية المستدامة.

44 - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات التجارية للبلدان النامية وقدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، يُلتزم في التزام إشبيلية بدعم تطوير البنية التحتية المادية والرقمية المتصلة بالتجارة، والنظم الإحصائية، وتيسير الربط لأغراض منها بالأخص تخفيف الاختناقات التجارية ودعم تيسير التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُدعى فيه إلى دعم التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية من خلال تقوية التعاون بشأن أنظمة التجارة الرقمية، وقواعد التجارة الإلكترونية عبر الحدود، والنظم القابلة للتشغيل البيني. وفي هذا السياق، طرحت منظمة التعاون الرقمي مبادرة لوضع اتفاقية نموذجية متعلقة بالاقتصاد الرقمي لتيسير التجارة الرقمية. وعرض تحالف لبلدان أمريكا اللاتينية مبادرة لتحسين امتثال الصادرات الزراعية للمعايير الدولية، بينما أطلقت غرفة التجارة الدولية مبادرة لزيادة التمويل التجاري المربوط بالاعتبارات الاجتماعية واعتبارات الاستدامة.

45 - وفيما يتعلق بحفز التجارة في أقل البلدان نموا، يُلتزم في التزام إشبيلية بدعم أقل البلدان نمواً في مساعيها نحو التصنيع وتنويع الصادرات من أجل تحسين الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتيسير وصول منتجاتها إلى الأسواق. ودعماً لهذه الالتزامات، أُعلن في سياق المرحلة الثالثة من الإطار المتكامل المعزز الذي تستضيفه منظمة التجارة العالمية عن مبادرة لتقديم مساعدة تقنية متعلقة بالتجارة مخصصة لأقل البلدان نموا.

46 - ويتضمن التزام إشبيلية أيضا التزاماً قوياً بزيادة القيمة المضافة محليا ومعالجة المعادن الحرجة والسلع الأساسية من أجل التنويع الاقتصادي في البلدان النامية. ويُشجع الالتزام الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية على الدخول في شراكات عالمية للسلع الأساسية لدعم إنتاج المعادن الحرجة والسلع الأساسية وتكريرها وتجهيزها في البلدان النامية. وطرح الصندوق المشترك للسلع الأساسية مبادرتين لتطوير تجهيز المنتجات الزراعية في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

47 - وشدد المشاركون كذلك، خلال المناقشة العامة واجتماع المائدة المستديرة رقم 4 لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على ضرورة دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيزه. وأيّد الكثيرون ضرورة إصلاح منظمة التجارة العالمية، مسلطين الضوء على أهمية المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية باعتباره فرصة حاسمة للنهوض بالإصلاحات الضرورية. وأُقرّ بتزايد التوترات التجارية، وأعربت وفود عن القلق إزاء التدابير التجارية الأحادية الجانب وتقلُّص هامش التصرف السياساتي المتاح للبلدان النامية. ودعا المشاركون إلى أن تشمل سلاسل الإمداد الجميع، وأن تحترم الأطر الاستثمارية استقلالية السياسات الوطنية، وأن يزيد توطين الإنتاج.

## واو - الدين والقدرة على تحمّل أعبائه

48 - يحدد التزام إشبيلية مجموعة من الإجراءات لمعالجة مسألة الديون السيادية والتحديات الإنمائية التي تواجهها العديد من الدول النامية. ويركز الالتزام على أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) منع حدوث أزمات، بما في ذلك تعزيز إدارة الديون وشفافية الديون وروح المسؤولية في الاقتراض والإقراض؛ (ب) خفض تكلفة الاقتراض وتوفير دعم أكثر شمولاً ومنهجية للبلدان النامية التي تواجه ارتفاعا في تكاليف خدمة الدين وإن كانت قادرة على الوفاء بديونها؛ (ج) إصلاح هيكل الديون للعمل على أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون مناسبة من حيث التوقيت ومنظمة وفعالة وعادلة ومنسقة، وتأتي نتيجة مفاوضات تجرى بحسن نية،

وتتيح وضـــوحا في الرؤية؛ (د) ضـــمان أن تكون تقييمات القدرة على تحمل الدين وتقييمات الائتمان دقيقة وموضوعية وطويلة الأجل.

49 - ولمنع حدوث أزمات ديون في المسـتقبل، يُطلب في التزام إشـبيلية إنشـاء فريق عامل جديد للعمل على تفعيل دعوة خطة عمل أديس أبابا إلى التوصـــل لتوافق عالمي بشـــأن مبادئ الاقتراض والإقراض المسـؤولين، بطرق منها تطوير أدوات لرصـد التنفيذ. وتُقترح في التزام إشـبيلية تدابير للحد من الفسـاد في عمليات الاقتراض والإقراض من خلال تعزيز الأطر القانونية المحلية والاســـتفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويدفع التزام إشبيلية أيضـا بدعوة خطة عمل أديس أبابا إلى إنشاء سجل للديون يستضـيفه البنك الدولي خطوةً إلى الأمام. ويشـــجَّع في التزام إشـــبيلية على العمل ببنود مراعاة الظروف في الإقراض الرسـمي لتفادي حدوث أزمات عند مواجهة البلدان صـدمات. ويدعم هذا الاقتراح تحالفٌ جديدٌ للعمل ببنود تعليق خدمة الدين، وهو تحالف شـكلته إسـبانيا وبربادوس وفرنسـا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وعدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف لإدراج هذه البنود في قروضها.

50 - ويقدم التزام إشبيلية أيضا دعما محددا للبلدان التي تواجه ارتفاع أعباء خدمة الدين من خلال مرفق للديون يدعم الإدارة المنسقة للالتزامات، بسبل منها مبادلة الدين بالتنمية. وتدعم هذا الإجراء مبادرةٌ لإسبانيا والبنك الدولي وهي مبادرة "المركز العالمي لمبادلة الدين بالتنمية". وهناك مبادرات أخرى تدعم هذه الجهود أيضا، مثل مبادرة "إعادة هيكلة الديون والتمويل المختلط من أجل التنمية" التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية، ومبادرة لإيطاليا تسـمى "المبادرة العشـرية لبرنامج مبادلة الدين بالتنمية". ويدعم التزام إشـبيلية أيضـا تفعيل دائرة دعم قدرة الدول الجزرية الصـغيرة النامية على تحمل الديون لدعم هذه الدول في معالجة مواطن ضعفها فيما يتعلق بالديون.

51 - ويشكل إجراء إصـلاحات هامة في هيكل الديون العالمي مسألة محورية أيضـا في التزام إشـبيلية، حيث يتوخى بهذه الإصـــلاحات إعلاء صـــوت البلدان المدينة في عمليات إعادة هيكلة الديون الســـيادية. وتتضـــمن الوثيقة الختامية اتفاقاً على إنشـاء منصـة للبلدان المقترضـة لتكون منتدى للبلدان النامية لتبادل المعارف والخبرات بشأن إدارة الديون وإعادة هيكلتها. ويُشجَّع في التزام إشبيلية على إشراك البلدان المتوسطة الدخل في المبادرات الجارية لمعالجة الديون، مثل إطار مجموعة العشـرين المشـترك لمعالجة الديون. وتلتزم الدول الأعضاء أيضا بالشروع في عملية حكومية دولية في الأمم المتحدة بهدف تقديم توصيات لسد الثغرات التي توجد في هيكل الديون واستكشاف الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة القدرة على تحمل الدين.

52 - ويشـجَّع في التزام إشـبيلية على أن تكون تقييمات القدرة على تحمل الدين وتقييمات الائتمان أكثر دقة وموضـــوعية وطويلة الأجل. ويُدعى في الالتزام إلى أن تكون تقديرات الجدارة الائتمانية طويلة الأجل، وأن يُنفذ مزيد من الإصـــلاحات، ويُعزَّز العمل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية (انظر الفرع ثانيا - زاي أدناه)، وأن تأخذ عمليات تحليل القدرة على تحمل الدين في الاعتبار الاســتثمارات في التنمية المســتدامة. ويُتعهد في الالتزام بتعزيز قدرة البلدان على إجراء تقييماتها بنفسها.

53 - وركزت الوفود على مســائل الديون بشــكل بارز في المناقشــة العامة، وأبدت وجهات نظرها في اجتماع المائدة المستديرة رقم 5 بشأن إقامة هيكل للديون السيادية موجّه نحو تحقيق التنمية. وحذرت العديد من الوفود من تزايد أعباء الديون لدرجة تقوض آفاق التنمية في البلدان النامية. وكان هناك توافق واســع في الآراء على الحاجة الملحة للإصــلاح. ورحب المشــاركون بمجموعة الإجراءات المتعلقة بالديون المدرجة في

التزام إشبيلية، وشددوا في المقابل على ضرورة الفعالية في التنفيذ والمساءلة. وأُبدي دعم قوي لشفافية الديون، وإنشاء سجل عالمي للديون، واستخدام آليات مبتكرة، مثل مبادلة الدين وبنود تعليق خدمة الدين. ودعت العديد من الوفود، ولا سيما وفود البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى إسناد دور محوري بدرجة أكبر للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية للديون، وإلى النظر في وضع إطار قانوني لتسوية الديون. وأكد مشاركون آخرون على أهمية إجراء إصلاحات عملية في هيكل الديون تكفل الدعم للدائنين والمدينين على حد سواء، ولا سيما من خلال مجموعة العشرين.

## زاي - الهيكل المالي الدولي والمسائل النظمية

54 - يحدد التزام إشبيلية مجموعة شاملة من الإجراءات لإصلاح الهيكل المالي الدولي بهدف زيادة تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية وشبكة الأمان المالي العالمية وتحسين التنظيم المالي.

55 - ولتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، يُدعى في التزام إشبيلية إلى دعم الاستمرار في إعادة مواءمة الحصص في صندوق النقد الدولي، بطرق منها دعوة محافظي صندوق النقد الدولي إلى النظر في زيادة حصص الأصوات الأساسية، وتحقيق توازن أكثر إنصافا في القوة التصويتية في البنك الدولي. وتُشجَّع في الالتزام أيضا إمكانية إنشاء منصب إضافي في المستقبل لنائب للمدير العام في صندوق النقد الدولي يكون شاغله من البلدان النامية. ويشجَّع في الالتزام بشكل أعمّ على زيادة التوازن في التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في مجالس الإدارة والمجالس التنفيذية والقيادة العليا في جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، ويُدعى فيه إلى اعتماد إجراءات مفتوحة وشفافة في اختيار الرؤساء تكون متوازنة بين الجنسين وقائمة على الجدارة.

56 - ولزيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، يستمر التمسك في التزام إشبيلية بوجود صندوق نقد دولي قوي قائم على نظام الحصص ومزود بالموارد الكافية. وفيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة، يُدعى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في التزام إشبيلية إلى وضع دليل جديد لحقوق السحب الخاصة يقدم إرشادات تشغيلية ويعزز دور حقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات والصدمات. ويُشجَّع صندوق النقد الدولي أيضا في التزام إشبيلية على مواصلة استعراض دور حقوق السحب الخاصة ومكانتها في النظام النقدي الدولي، ويُعرب في الالتزام كذلك عن الدعم لزيادة تعزيز مجموعة أدوات صندوق النقد الدولي للإقراض. ويعالج التزام إشبيلية تكلفة الاقتراض من صندوق النقد الدولي من خلال تشجيع المجلس التنفيذي للصندوق على النظر في اعتماد سياسة لتعديل الرسوم الإضافية في مواجهة الكوارث والصدمات الخارجية، والحفاظ على التمويل الميسّر الشروط، بطرق منها على الأخص زيادة قدرات الاكتفاء الذاتي في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ويُشجَّع أيضا على عدم وقف تمويل الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي في أوقات الصدمات من هذا القبيل، ومواصلة مراعاة اعتبارات الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي في برامج التكيف الاقتصادي الكلي التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

57 - ولضمان أن يدعم النظام المالي إصدار تقديرات دقيقة وموضوعية للجدارة الائتمانية، يحدد التزام إشبيلية ثلاثة مجالات للإصلاح. أولا، يُدعى في الالتزام إلى مزيد من العمل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية على الصعيدين الوطني والعالمي. فعلى الصعيد الوطني، يُدعى في الالتزام إلى بناء قدرة البلدان على العمل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتوفير بيانات عالية الجودة لتقييم الجدارة الائتمانية، ودعم البلدان في أن تعد بنفسها تحليلات لقدرتها على تحمل دينها. أما على الصعيد العالمي، فقد تقرّر في الالتزام

تكريس اجتماع خاص رفيع المستوى يُعقد بصفة دورية بشأن تقديرات الجدارة الائتمانية، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليكون مناسبة للحوار بين الدول الأعضاء، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، والهيئات التنظيمية، والجهات المعنية بوضع المعايير، والمستثمرين على المدى الطويل، والمؤسسات العامة التي تنشر تحليلات القدرة على تحمل الدين. ثانيا، يُدعى في الالتزام إلى النهوض بإصلاح منهجيات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك إطالة الآفاق الزمنية لتحليل الجدارة الائتمانية. ويشمل ذلك احتساب الفوائد الاقتصادية المتأتية من الاستثمار في بناء القدرة على الصمود والإنتاجية على المدى الطويل، ونشر تقديرات طويلة الأجل تستند إلى تحليل السيناريوهات وتعكس بشكل إيجابي الفوائد الطويلة الأجل الناتجة عن عمليات إعادة هيكلة الدين الطوعية. ثالثا، تُشجَّع البلدان في التزام إشبيلية على النظر في وضع أطر تنظيمية وطنية تتعلق بتقديرات الجدارة الائتمانية، والحد من الاعتماد المفرط على هذه التقديرات، وتعزيز مساءلة وكالات تقدير الجدارة الائتمانية عن أعمالها، والحد من تضارب المصالح، وتشجيع دخول عدد أكبر من الجهات الفاعلة إلى سوق تقدير الجدارة الائتمانية.

58 - وفيما يتعلق بالتنظيم المالي، يدعو التزام إشبيلية المنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير ذات الصلة إلى إعداد تقرير عن أوزان المخاطر يتضمن تقييماً لمدى أخذها في الاعتبار لتقليص المخاطر الناجم عن آليات التمويل المبتكرة، مثل الضمانات والتمويل المختلط. وتُدعى تلك المنظمات إلى تقديم النتائج، بما في ذلك الآثار المترتبة على السياسات، في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ويُدعى في التزام إشبيلية أيضا إلى إجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات بشأن التأثير المحتمل لأوزان المخاطر على التمويل، مثل تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية والتجارة. وأعلن تحالف الميثاق من أجل الازدهار والبشر والكوكب أنه سيقوم بمبادرة في إطار منهاج عمل إشبيلية تتمثل في تشكيل فريق من الشخصيات البارزة للتحقيق فيما إذا كانت قواعد الحيطة المالية تضع عراقيل أمام الاستثمار في الاقتصادات الصاعدة والنامية وأين تضع تلك العراقيل.

59 - وشكلت الحاجة إلى أن يكون الهيكل المالي الدولي أكثر شمولاً وإنصافاً واستجابةً أحد المواضيع الرئيسية في المناقشة العامة والمناقشات التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة رقم 6 بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي ومعالجة القضايا النُّظمية. ودعا المتكلمون إلى أن يكون النظام المالي الدولي أكثر إنصافاً وشمولاً وتمثيلاً. ومن المسائل المحددة المقترحة إصلاحُ نظام الحصص، وتوسيع التمثيل في مجالس الإدارة، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الإدارة العليا للمؤسسات المالية الدولية. وشُدد أيضا على ضرورة تعزيز فعالية حقوق السحب الخاصة باعتبارها شبكة أمان مالي عالمية، وتوسيع قدرات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض، ومراعاة اعتبارات الضعف في قرارات تخصيص التمويل. ودُعي على نطاق واسع إلى إصلاح منهجيات تقدير الجدارة الائتمانية لتعكس بشكل أفضل التمويل الإنمائي والاستثمارات الإنتاجية والمخاطر النظمية.

## حاء - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

60 - يسلط التزام إشبيلية الضوء على الدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار في النهوض بالتنمية المستدامة، مع الاعتراف بمحدودية قدرة البلدان على تسخير إمكاناتها الكاملة بسبب الفجوات التكنولوجية المتفاقمة، وضعف البنية التحتية الرقمية والبيانات والمنافع الرقمية العامة، ومحدودية القدرات الوطنية،

وانخفاض مستوى الدعم الدولي، إلى جانب سوء تخصيص التمويل. ويشير التزام إشبيلية أيضا إلى العواقب غير المقصودة للتطورات التكنولوجية التي يجب معالجتها.

61 - وبهدف تسخير الإمكانات الكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، يُتعهَّد في التزام إشبيلية بإعداد وتنفيذ استراتيجيات للابتكار تقودها البلدان ويُسترشد فيها بالأهداف المتوخاة. وإدراكا لتطور المشهد التكنولوجي الذي يتسم بتزايد تركُّز الأسواق وتنامي أهمية البيانات، يُدعى في التزام إشبيلية إلى تطوير وتعزيز القواعد والأنظمة التي تعزز المنافسة في الأسواق الرقمية والاستخدام الفعال للبيانات كمنتج وعامل تمكين.

62 - واتساقا مع خطة عمل أديس أبابا، يؤكد التزام إشبيلية من جديد على الدور الهام لأنظمة الملكية الفكرية، مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وأهمية حقوق الملكية الفكرية في المساهمة في إحراز تقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحقيق التنمية المستدامة. ويحدد التزام إشبيلية أيضا إجراءات لتعزيز التمويل ومشاريع تقديم الدعم في بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. ويُدعى في الالتزام إلى تعزيز قدرات آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بالموارد الكافية ليفيا بالولاية المنوطة بهما بفعالية.

63 - وتلتزم الدول الأعضاء في التزام إشبيلية بتعزيز الوصول المنصف والشامل إلى الذكاء الاصطناعي وتطويره، وبكفالة تعبئة التمويل الكافي لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي واعتماد نُظمه. ويُعترف في الوثيقة أيضا بالحاجة إلى المشاركة الهادفة والشاملة للبلدان النامية في العمليات والمنتديات الدولية المعنية بالذكاء الاصطناعي.

64 - وترد في التزام إشبيلية إجراءات محددة لزيادة الاستثمار لتحقيق الربط الرقمي على نحو شامل وهادف وبأسعار معقولة، وسد الفجوة الرقمية. ويُتعهد في الوثيقة بدعم وضع خطط التمويل، وتنسيق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي في مجالات تصميم البنية التحتية الرقمية ونماذج تمويلها وقياس أثرها.

65 - ويؤكد التزام إشبيلية بشدة على تحقيق الإمكانات الكاملة للخدمات المالية الرقمية. فالبلدان تلتزم بتهيئة بيئات محلية مواتية لتطوير الخدمات المالية الرقمية للجميع، وإرساء أطر تنظيمية قابلة للتكيف تُدير بفعالية الفرص والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة. وترد في الوثيقة إجراءات متعددة بشأن تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية وتطويرها بما يتسق مع التنمية المستدامة، بما في ذلك إجراءات بشأن تنفيذ برامج شاملة للدراية المالية والرقمية، وعقد حوارات بشأن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في سياق منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والعمليات الأخرى ذات الصلة، وتعزيز خطط التمويل المفتوح.

66 - وتركز أكثر من 50 مبادرة مندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية على العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن المبادرات الرئيسية في هذا الصدد مبادرة "تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية" التي تركز على تبادل المعارف بشأن بيانات البنية التحتية الرقمية والنماذج المالية ودراسات الحالات الإفرادية التي يمكن الاسترشاد بها في قرارات الاستثمار؛ وبناء القدرات لدعم الحكومات الوطنية في تحديد مصادر التمويل المناسبة ووضع الأطر السياساتية والتنظيمية الملائمة لتيسير زيادة الاستثمار في القطاع الرقمي؛ والربط بين الجهات المعنية في القطاع الرقمي والجمع بينها، بما في ذلك المستثمرون والأطراف من القطاع الخاص.

67 - وشددت الوفود على الدور الحاسم للاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار في النهوض بالتنمية المستدامة في المناقشة العامة واجتماع المائدة المستديرة رقم 4 لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأكدت الوفود على ضرورة زيادة التمويل واستدامته لتحقيق الإمكانات الكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وبرز سدُّ الفجوة الرقمية ومواءمةُ العلم والتكنولوجيا والابتكار مع استراتيجيات التنمية الوطنية باعتبارهما من الأولويات. وفي حين اعتُرف بما تنطوي عليه التكنولوجيات المستجدة من إمكانات كفيلة بإحداث تحول، أثيرت أيضا مخاوف بشأن مخاطرها، مثل مخاطر الذكاء الاصطناعي.

## طاء - البيانات والرصد والمتابعة

68 - يُعترف في التزام إشبيلية بأن البيانات والإحصاءات المتاحة في الوقت المناسب والموثوقة والعالية الجودة والمصنفة ضرورية للنهوض بخطة تمويل التنمية. ويُتعهَّد في الالتزام بدعم البلدان النامية في تعزيز الاستثمار في نظم البيانات والإحصاءات، وبتوطيد قابلية التشغيل البيني لأطر الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويحدد التزام إشبيلية أيضا خطوات مهمة لتعزيز متابعة نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

69 - ولتعزيز نظم البيانات والإحصاءات، تلتزم الدول الأعضاء بزيادة الدعم المالي لجمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية. ومن خلال مبادرة "المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومستقبل البيانات: تعزيز النظم من أجل كفالة التمويل المستدام"، التزمت جهات مانحة رئيسية عديدة باتخاذ عدة تدابير منها تخصيص حصة كبيرة من التعاون الإنمائي لبناء نظم مستدامة للبيانات والإحصاءات.

70 - ولتعزيز أطر البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تشجع الدول الأعضاء في التزام إشبيلية على توسيع الإبلاغ من قبل مقدمي الدعم في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعترف بالجهود الجارية في سياق الإطار المفاهيمي الطوعي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستعمل مبادرة "شبكة الممارسين لتسخير بيانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التضامن في صميم التنمية المستدامة" على تعزيز قدرات البلدان على جمع هذه البيانات وتحليلها والإبلاغ بها باستخدام ذلك الإطار. ويعاد التأكيد أيضا في التزام إشبيلية على الالتزام الوارد في ميثاق المستقبل وهو وضع إطار من مقاييس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة يُكمل الناتج المحلي الإجمالي أو يتجاوزه.

71 - وإدراكا بأن الرصد والمتابعة أمر حيوي لضمان إحراز تقدم مستدام في تمويل التنمية، يعزز التزام إشبيلية عملية متابعة تمويل التنمية على جميع المستويات. فعلى المستوى العالمي، يعاد التأكيد في الالتزام على إناطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في التنفيذ. وبغية تعميق المناقشات الموضوعية في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ينص التزام إشبيلية على استعراض مجالات العمل في دورة استعراض كل سنتين، مع البدء في عام 2026 باستعراضات متعمقة لمجالات العمل المتعلقة بالأعمال التجارية والمالية الخاصة على الصعيدين المحلي والدولي، والتجارة الدولية باعتبارها عاملا محفزا للتنمية، والهيكل المالي الدولي والمسائل النظمية، والبيانات والرصد والمتابعة. وسيأخذ المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في الاعتبار مداولات الاجتماعات والحوارات الخاصة القائمة والمستجدة، مثل الاجتماعات الخاصة للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي بشأن المسائل الضريبية والنزاهة المالية وتقدير الجدارة الائتمانية، ومنتدى التعاون الإنمائي، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، لضمان أن تكون المتابعة أكثر تكاملاً وترابطاً. ويشجَّع في التزام إشبيلية أيضا على تعزيز المتابعة على المستوى الإقليمي، ويُرسي الالتزام آليات جديدة لكفالة المزيد من الاطراد في المتابعة الوطنية، بما في ذلك من خلال تشجيع الدول الأعضاء على تعيين جهات اتصال وطنية معنية بتمويل التنمية.

72 - وشكّلت ضرورة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية لضمان التنفيذ والمساءلة إحدى الرسائل المشتركة المعرب عنها خلال المناقشة العامة. فقد حثت الوفودُ على إنشاء آليات قوية للرصد، ووضع خطط عمل محددة، والتحلي بالإرادة السياسية الثابتة لتفعيل التزام إشبيلية. وحذر الكثيرون من أن يزداد نسف الثقة في نظام تعددية الأطراف إذا غاب التنفيذ.

## ثالثا - الاستنتاجات

**73 - شددت الوفود وأصحاب المصلحة الآخرون مرارا في مداولاتهم خلال المؤتمر على أهمية التنفيذ الكامل لالتزام إشبيلية وتعزيز مساءلة الجهات الفاعلة المعنية. وللبناء على الزخم الذي تولّد عن وثيقة المؤتمر الختامية الطموحة وعن نجاح المؤتمر، سيكون من الضروري تعزيز عملية المتابعة على جميع المستويات.**

**74 - ولكفالة المتابعة الفعالة على المستوى العالمي، ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك على نحو بناء وكامل، وبمشاركةٍ رفيعة المستوى من الحكومات الوطنية، في الاجتماعات المتعلقة بتمويل التنمية، بما في ذلك منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية واجتماعات المجلس ذات الصلة. وينبغي أن تتفق الدول الأعضاء في الوقت المناسب على الخطوات والطرائق التي ينبغي اتباعها لاحقا فيما يتعلق ببنود المتابعة التي تتطلب المزيد من التوضيح، مثل العملية الحكومية الدولية بشأن الديون ومنصة البلدان المقترضة. وينبغي للدول الأعضاء أن تيسّر المشاركة الفعالة المستمرة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذه الاجتماعات لإثراء المناقشات بوجهات نظر متنوعة. وينبغي أن تنظر في الخيارات المتاحة لإدماج المبادرات المندرجة في إطار منهاج عمل إشبيلية إدماجا كاملا في عملية المتابعة، بطرق منها أن يُكرس في المنتدى السنوي لمتابعة تمويل التنمية حيزٌ لمناقشة منهاج عمل إشبيلية.**

**75 - ولكفالة المتابعة الفعالة على المستوى الوطني، ينبغي للدول الأعضاء أن تعيّن جهات اتصال وطنية معنية بتمويل التنمية وأن تزودها بالموارد اللازمة لتمكينها من متابعة تنفيذ جميع الالتزامات المعنية على المستوى الوطني. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء أيضا في ترشيح جهات الاتصال الوطنية للمشاركة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك المساهمة في إعداد التقارير الوطنية عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية. ويمكن أن تساعد جهات الاتصال أيضا في تحفيز الاستثمار من خلال مشاركتها في معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.**